المصدر: الاهرام
التاريخ : ٢٨ يونيو ٢٠٠٦

وزير النقل أعلن التقرير النهائى فى مؤتمر صحفى

تأخر اكتشاف الحريق وتجمع مياه الإطفاء بالجانب الأيمن وضعف تصريفها أهم أسباب غرق العبارة «السلام»

كتب ـ محمود داود:

أظهر التقرير النهائى الذى أعدته اللجنة الفنية الدولية المشكلة من وزارة النقل لتحديد أسباب وملابسات غرق العبارة «السلام ٩٨» مجموعة من الأسباب المركبة، أدى تعاقبها لفقدان العبارة لاتزانها، وميلها على جانبها الايمن، ثم غرقها، وهى عدم وجود مناوب الجراج فى موقعه وقت الحريق، وضعف مواسير تصريف المياه، وتجمع مياه الاطفاء بكثافة على الجانب الايمن للعبارة.

الوزير المهندس محمد منصور أعلن التقرير فى مؤتمر صحفى عقده أمس بمقر الوزارة، وقال إن التقرير استغرق ٤ أشهر كاملة، وجه الخلل والتقصير فى أداء مختلف أطراف الحادث، ووضع تصورا عمليا لأسس وعناصر النقل الآمن للركاب والبضائع من وإلى الموانىء المصرية، خاصة على الخطوط ذات الكثافة العالية.

وأوضح الدكتور محمد عبدالفتاح شامة ـ رئيس اللجنة أن اللجنة انتهت من إعداد تقريرها الفنى فى ٩١ صفحة، وقال إن عوامل غرق العبارة، شملت عدم وجود مناوب الجراج فى موقعه، مما أدى للتأخر فى اكتشاف الحريق الذى بدأ فى التريلات الموجودة بجراج العبارة، ثم انتشر بعد ذلك بدرجة كبيرة تطلبت استخدام كميات كبيرة من المياه لمكافحته، وأضاف انه من بين العوامل ضعف كفاءة فتحات ومواسير تصريف المياه بالجراج، فضلا عن تفكك أربطة البضائع والأمتعة الموجودة على ظهر التريلات بسبب عمليات الاطفاء مما أدى لتدفق تلك البضائع والأقنعة ومخلفات الحريق نحو فتحات التصريف مع تجمع المياه المستخدمة فى الاطفاء على الجانب الأيمن للعبارة حتى وصلت درجة الميل إلى الدرجة الحرجة التى يصل عندها مستوى سطح المياه بالجراج إلى نفس مستوى سطح المياه خارج العبارة، وبالتالى تتوقف عملية تصريف المياه من الجراج.

محمد منصور

ومن ناحيته استعرض وزير النقل الاجراءات التى اتخذتها الوزارة لتفادى تكرار مأساة غرق العبارة «السلام ٩٨»، حيث أوفدت المنظمة البحرية الدولية خبراء متخصصين بناء على طلب الوزارة، للمتابعة عن قرب مع الهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية الاجراءات المستندية والميدانية التى تتخذ فى الموانى المصرية للرقابة والتفتيش على وحدات النقل البحرى، وتم انشاء مركز لمتابعة جميع مكاتب رقابة دولة الميناء بالتنسيق مع هيئات الموانى لتبادل البيانات والبلاغاتا للتفتيش على السفن الأجنبية، وتشكيل لجان متخصصة للمرور المفاجىء من مفتشين بحريين ومهندسين ذوى كفاءة عالية بجميع الموانى الوطنية، وذلك للرقابة والمتابعة الدقيقة والتفتيش على السفن الأجنبية لضمان صلاحيتها للملاحة الآمنة. بجانب رفع كفاءة العاملين بهيئة السلامة البحرية، حيث تم تعيين عدد (٢٢) مهندسا وخبيرا بحريا فى الأشهر الماضية فى رقابة دولة الميناء، وتعيين (٥٠) مهندسا وخبيرا بحريا جددا للتفتيش البحرى، واعداد برنامج لتدريب وتأهيل هؤلاء المهندسين طبقا للأسس العالمية للتفتيش.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية